الذي تعلن به اسرائيل عن انها وجدت لتبقى !

فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط

في منتصف الستينات، بدأت اسرائيل تمد انظارها الى العالم العربي بأسره. ففي العام ١٩٦٥، طلبت غولده مئير، وهي بعد وزيرة للخارجية، من مدير بنك اسرائيل، اليعيزر شفايتسر، ان يعيد النظر في النتائج الاقتصادية لانهاء حالة الحرب مع العرب. وقد انتهت دراسته الى نتيجتين: الأولى تناولت اثر السلام على الانفاق العسكري لكل من مصر واسرائيل، وكان يمثل نحو ٢٥ الى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي لكل منهما، فلو خفضت نفقات الحرب بمقدار الثلث فقط لأدت الى زيادة الاستثمارات في كل من البلدين بنسبة ٥٠ بالمئة، ولأدت الى مضاعفة دائرة الخدمات الاجتماعية. واما النتيجة الثانية لانهاء حالة الحرب، فهي انفتاح اسرائيل على العالم العربي، وسعيها كبلد للتجارة العابرة (الترانزيت)، بموانئها في حيفا واسدود، لتأمين الاتصال البري بين مصر والدول العربية.

وقام دافيد هوروفيتش، وكان محافظاً لمصرف اسرائيل آنذاك، بدراسة النفع الاقتصادي الذي يمكن ان يعود على اسرائيل وعلى الدول العربية اذا ما تحقق السلام في المنطقة. وطرح هوروفيتش، عندئذٍ، فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط. وفي اعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اصدرت الحكومة الاسرائيلية دراستها المشهورة بعنوان «الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠». ولقد انتهت الدراسة الى توقع قيام سوق مشتركة مقرها في بيروت، على ان ينضم الى السوق كل من سوريا ولبنان والاردن ومصر والعراق والسعودية والكويت، بالاضافة الى كل من تركيا وقبرص وايران، واسرائيل ايضاً. هذه السوق المشتركة، التي توسع نشاطها في مجالات السياحة والمياه والصناعة وتطوير الصحارى والزراعة والنفط، ينبغي ان ترتبط بالسوق الاوروبية المشتركة.

وعاد هوروفيتش، بعد زيارة انور السادات للقدس، الى مشروعه القديم، وتولى عرضه، بنفسه، على الرأي العام الاسرائيلي. يقول هوروفيتش ان الشرق الاوسط، المنقسم على نفسه والمتعدد التناقضات، لم يحصل، بعد، على ما يستحقه من التكامل الاقتصادي، ولو على نطاق ضيق. ولذلك يسعى هوروفيتش من وراء مشروعه الى «خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة، تتحرك فيها التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد». ولاسرائيل مصلحة كبيرة في اجراء هذا التكامل الاقتصادي الذي ينبغي ان يتناول خمسة مجالات اساسية، هي: تعمير الصحارى، والاستخدام الكفؤ للمياه، وتحسين وسائل المواصلات وطرق الاتصال، والغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة.

١ ـ **تعمير الصحارى**: وذلك بالقيام بـ «ثورة خضراء» تنطوي على استخدام الاساليب الحديثة لتخصيب المناطق الصحراوية وتحويل الاراضي البور الى اراض صالحة للزراعة. ويمكن ان تشمل هذه العملية مساحات شاسعة من الاراضي الجرداء، والمهملة، في مصر وشبه الجزيرة العربية.

٢ ـ **ترشيد استخدام المياه**: فمن اجل القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، فانه لا مفر، ليس فقط من اكتشاف مصادر جديدة للمياه، وانما الاستخدام الرشيد للمياه التي تهدر